

# العقيدة الطحاوية

## شرح وتعليق

محمّد ناصر الدين الألباني







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

[ الحمد لله رب العالمين تال العلامة حجة الاسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي - بمصر. رحمه الله :

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، رضوان الله عليهم أجمعين ، وما يعتقدون من أصول الدين ، ويدعون به رب العالمين ] (١) .

١ - نقول - في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله : إن الله واحد لا شريك له (٢) .

(١) زيادة من نسخة (خ) وغيرها .

(٢) أن نفى الشريك عن الله تعالى لا يسم إلا بنفي ثلاثة أنواع من الشرك :

الأول : الشرك في الربوبية ، وذلك بأن يعتقد أن مع الله خالقاً آخر - سبحانه وتعالى - كما هو اعتقاد المجوس القائلين بأن للشر خالقاً غير الله سبحانه . وهذا النوع في هذه الأمة قليل والحمد لله ، وإن كان قريباً منه قول المعتزلة : إن الشر إنما هو من خلق الإنسان ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ : « القدرية مجوس هذه الأمة ... » الحديث ، وهو مخرج في مصادر عدة عندي أشرت إليها في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » رقم (٤٣١٨) .

الثاني : الشرك في الألوهية أو العبودية وهو أن يعبد مع الله غيره من الأنبياء والصالحين ، كالاستغاثة بهم وندائهم عند الشدائد ونحو ذلك . وهذا مع الأسف في هذه الأمة كثير ، ويحمل وزرة الأكبر أولئك المشايخ الذين يؤيدون هذا النوع من الشرك باسم التوسل ، يسمونها بغير اسمها ! .

الثالث : الشرك في الصفات ، وذلك بأن يصف بعض خلقه تعالى ببعض الصفات الخاصة به عز وجل كعلم الغيب مثلاً ، وهذا النوع منتشر في كثير من الصوفية . ومن تأثر بهم ، مثل قول بعضهم في مدحه النبي ﷺ :



٢ - ولا شيء مثله (١) .

٣ - ولا شيء يعجزه .

٤ - ولا إله غيره .

= « فإن من جودك الدنيا وضررتها

ومن علومك علم اللوح والقلم ! »

ومن هنا جاء ضلال بعض الدجالين الذين يزعمون أنهم يرون الرسول ﷺ اليوم يقظة ويسألونه عما خفي عليهم من بواطن نفوس من يخالطونهم ، ويريدون تأميرهم في بعض شؤونهم ، ورسول الله ﷺ ما كان يعلم مثل ذلك في حال حياته ( ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ) فكيف يعلم ذلك بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى ؟ !

هذه الأنواع الثلاثة من الشرك من نقاها عن الله في توحيده إياه ، فوحده في ذاته وفي عبادته ، وفي صفاته ، فهو الموحّد الذي تشمله كل الفضائل الخاصة بالموحدين ، ومن أدخل بشيء منه ، فهو الذي يتوجه إليه مثل قوله تعالى : ( لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ) فاحفظ هذا فإنه أهم شيء في العقيدة ، فلا جرم أن المصنف رحمه الله بدأ به ، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح هذا الكتاب وكتب شيوخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وغيرهم ممن حذا حنوهم واتبع سبيلهم ، ( ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ) .

( ١ ) هذا أصل من أصول التوحيد ، وهو أن الله تعالى ليس كمثل شيء ، لا

في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ولكن المتدعة والمأولة قد اتخلوه أصلاً لإتكار كثير من صفات الله تبارك وتعالى ، فكلما ضاقت قلوبهم عن الإيمان بصفة من صفاته عز وجل سلطوا عليها معاول التأويل والهدم ، فأنكروها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ( ليس كمثل شيء ) (متجاهلين تمام الآية : ( وهو السميع البصير ) ، فهي قد جمعت بين التنزيه والإثبات . فمن أراد السلامة في عقيدته فعليه أن يتزهد في تعالي عن مشابهته للحوادث ، دون تأويل أو تعطيل ، وأن يثبت له عز وجل من الصفات كل ما أثبتته لنفسه في كتابه أو حديث نبيه دون تمثيل ، وهذا هو مذهب =



- ٥ - قديم (١) بلا ابتداء ، دائم بلا انتهاء .
- ٦ - لا يفنى ولا يبيد .
- ٧ - ولا يكون إلا ما يريد .
- ٨ - لا تبلغه الأوهام ، ولا تدركه الأفهام .
- ٩ - ولا يشبه الأثام (٢) .
- ١٠ - حي لا يموت ، قيوم لا ينام .

= السلف وعليه المصنف رحمه الله تبعاً لأبي حنيفة وسائر الأئمة ، كما تراه مفصلاً في الشرح ، ( فيهداهم اقتده ) .

( ١ ) اعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى : ( القديم ) . وإنما هو من استعمال التكلمين فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن - هو المتقدم على غيره - فيقال : هذا قديم . للعتيق ، وهذا جديد للحديث ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى ( حتى عاد كالعرجون القديم ) . والعرجون القديم : الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني . فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم . وإن كان مسبوقاً بغيره كما حققه شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » ( ١ - ٢٤ ) والشارح في « شرحه » ، لكن أفاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في « البدائع » أنه يجوز وصفه سبحانه بالقدم بمعنى أنه يخبر عنه بذلك ، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية .

قلت : ولعل هذا هو وجه استعمال شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الوصف في بعض الأحيان ، كما سيأتي فيما علقته على الفقرة ( ٤٥ ) .

( ٢ ) فيه رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالخلق ، سبحانه وتعالى . قال عز وجل : ( ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ) « الشورى : ١١ » .

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع . فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في « الفقه الأكبر » : لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه . ثم قال بعد ذلك : وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين . يعلم لا كعلمنا . ويقدر لا كقدرنا . ويرى لا كرويتنا . انتهى .



١١ - خالق بلا حاجة ، رازق بلا مؤنة .

١٢ - مميّت بلا مخافة ، باعث بلا مشقة .

١٣ - ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه ، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزلياً . كذلك لا يزال عليها أبدياً .

١٤ - ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم « الخالق » : ولا باحداث البرية استفاد اسم « الباري » .

١٥ - له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق .

١٦ - وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا ، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم ، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم .

١٧ - ذلك بأنه على كل شيء قدير ، وكل شيء إليه .

(١- ) أي بلا ثقل وكلفة كما في شرح العقيدة الطحاوية ، ( ص ١٢٥ الطبعة

الطبعة ) .

( ٢ ) قال الشيخ ابن مانع رحمه الله ( ص ٧ ) : « يجيء في كلام بعض الناس وهو على ما يشاء قدير ، وليس ذلك بصواب ، بل الصواب ما جاء بالكتاب والسنة وهو على كل شيء قدير ، لعموم مشيئته وقدرته تعالى خلافاً لأهل الاعتزال الذين يقولون إن الله سبحانه لم يرد من العبد وقوع المعاصي بل وقعت من العبد بإرادته لا بإرادة الله ، ولهذا يقول أحد ضلالهم :

زعم الجهول ومن يقول بقوله أن المعاصي من قضاء الخالق

إن كان حقاً ما يقول فلم قضاء حد الزناء وقطع كف السارق

وقال أبو الخطاب رحمه الله في بيان الحق والصواب :

قالوا قاضع العباد فقلت ما من خالق غير الإله الأعبد

قالوا فهل فعل الصيغ مراده قلت الإرادة كلها السيد

لو لم يردده وكان كان نقبصة سبحانه عن أن يعجزه الردى

وهذه الإرادة التي ذكرها أبو الخطاب في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية ،

لا الإرادة الكونية الشرعية .



فقير ، وكل أمر عليه بسير ، لا يحتاج إلى شيء ، ( ليس كذلك شيء ، وهو السميع البصير ) .

١٨ - خلق الخلق بعلمه .

١٩ - وقدر لهم أقداراً .

٢٠ - وضرب لهم آجالاً .

٢١ - ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم ، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم .

٢٢ - وأمرهم بطاعته ، ونهاهم عن معصيته .

٢٣ - وكل شيء يجري بتقديره ومشيته ، ومشيته تنفذ ،

لا مشيئة للعباد ، إلا ما شاء لهم ، فما شاء لهم كان ، وما لم يشأ لم يكن .<sup>(١)</sup>

(١) يعني أن مشيئة تعالى وإرادته شاملة لكل ما يقع في هذا الكون من خير أو شر ، وهدى أو ضلال ، والآيات الدالة على ذلك كثيرة معروفة ، يمكن مراجعتها في الشرح وغيره ... والمقصود بهذه الفقرة الرد على المعتزلة النافين لعموم مشيئة تعالى . لكن يجب أن يعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الله يحب كل ما يقع ، فالحب غير الإرادة ، وإلا كان لا فرق عند الله تعالى بين الطائع والعاصي وهذا ما صرح به بعض كبار القائلين بوحدة الوجود من أن كلا من الطائع والعاصي مطيع لله في إرادته ! ومذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم على التخييق بين الإرادة والمحبة ، وإلى ذلك أشار صاحب قصيدة « بدء الأمانى » بقوله :

مريد الخير والشر القبيح

ولكن ليس يرضى بالمحصال

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« ثم قالت القدرية : هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك !

فيكون ما لم يشأ ، ويشأ ما لم يكن » !

وقالت طائفة من ( المشيئة ) : ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وإذا قد أراد

الكفر والفسوق والعصيان ولم يردده ديناً ، أو أراد من الكافر ولم يردده من المؤمن ،

فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ، ولا يحبه ديناً ، ويحبه من الكافر ولا

يحبه من المؤمن .



٢٤ - يهدي من يشاء ، ويعصم ويبعاني ، فضلاً ، وبفضل من يشاء ، ويخذل ويبتلي ، عدلاً .

٢٥ - وكلهم يتقلبون في مشيئته ، بين فضله وعدله .

٢٦ - وهو متعال عن الاضداد والانداد .

٢٧ - لا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، ولا غالب لأمره .

٢٨ - آمناً بذلك كله ، وأيقناً أن كلا من عنده .

٢٩ - وأن محمداً عبده المصطفى ، ونبيه المجتبي ، ورسوله

المرتضى<sup>(١)</sup>

٣٠ - وأنه خاتم الأنبياء ، وإمام الأتقياء ، وسيد المرسلين<sup>(٢)</sup>.

= وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ومجموعه على أنه لا يجب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ، وأن الكفار ( يَبْسُتُونَ ما لا يرضى من القول ) . (٥)

(٥) مجموع الفتاوى ( ٦ / ١١٥ - ١١٦ ) . وقد شرح ذلك العلامة ابن القيم في « شفاء العليل » ( ص ١٢٠ - ١٣٤ ) فراجعه فانه مهم .

(١) اعلم أن كل رسول نبي . وليس كل نبي رسولا ، وقد ذكروا فروقا بين الرسول والنبي ، تراها في « تفسير الألوسي » ( ٥ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ) وغيره ، ولعل الأقرب أن الرسول من بعث بشرع جديد والنبي من بعث لتقرير شرع من قبله ، وهو بالطبع مأمور بتبليغه ، إذ من المعلوم أن العلماء مأمورون بذلك ، فهم بذلك أولى . كما لا يخفى .

(٢) قلت هذه العقيدة ثبتت في أحاديث كثيرة مستفيضة ، تلقفتها الأمة بالقبول . وقد ذكر الشارح ( في الصفحة ١٦٩ - الطبعة الرابعة ) طائفة منها فلتراجع منه ، فهي تفيد العلم واليقين ، فهو صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين بقبول ، ومن المؤسف أن أقول : إن هذه العقيدة لا يؤمن بها أولئك الذين بشرطون في الحديث الذي يجب الإيمان به أن يكون متواتراً ، فكيف يؤمن بها من صرح بأن العقيدة لا تؤخذ إلا من القرآن كالشيخ شاذي وغيره . وقد رددت على هؤلاء جميعاً من =



وحبيب رب العالمين (١) .

٣١ - وكل دعوى النبوة بعده فغبي وهوى (٢) .

عشرين وجهاً في رسالتي « وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين » وذكرت في آخرها عشرين مثالا من العقائد الثابتة في الأحاديث الصحيحة يلزمهم جحدوها وعدم الايمان بها . وهذه العقيدة واحدة منها فراجعها فانها مطبوعة وهامة .

(١) قلت : بل هو خليل رب العالمين ، فان الخلعة أعلى مرتبة من المحبة وأكمل ، ولذلك قال عليه السلام : « إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً » . ولذلك لم يثبت في حديث أنه عليه السلام حبيب الله . فتنبه ، وراجع في الفقرة الآتية (٥٢) بسطاً لهذا في كلام الشارح عليها .

(٢) قلت : وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أمته نصيحاً لهم وتحذيراً في أحاديث كثيرة أنه سيكون بعده دجالون كثيرون ، وقال في بعضها : « كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي » رواه مسلم وغيره ( الأحاديث الصحيحة ١٦٨٣ ) ، ومن هؤلاء الدجالين « ميرزا غلام أحمد القادياني » الذي ادعى النبوة وله اتباع متشرون في الهند وألمانيا وإنكلترا وأميركا . ولهم فيها مساجد يضلون بها المسلمين ، وكان منهم في سورية أفراد . استأصل الله شأفتهم وقطع دابرهم ، ولهم عقائد كثيرة . غير اعتقادهم بقاء النبوة بعده صلى الله عليه وسلم . وسلفهم فيه ابن عربي الصوفي ولهم في ذلك رسالة جمعوا فيها أقواله في تأييد اعتقادهم المذكور . لم يستطع المشايخ الرد عايبها لأنها مما قاله ابن عربي ! مع جزمهم بتكفيرهم . ولا مجال للذكر شيء من عقائدهم الآن ، وهم بلا شك ممن عناه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عنه « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم وآباؤكم فإياكم وإياهم ، لا يضلونكم ولا يفتنونكم » رواه المؤلف في « مشكل الآثار » ( ٤ - ١٠٤ ) . وهو عند الامام مسلم ( ١ - ٩ ) .

وإن من أبرز علاماتهم أنهم حين يبدؤون بالتحدث عن دعوتهم إنما يتدنون قبل كل شيء بإثبات موت عيسى عليه الصلاة والسلام فإذا تمكنوا من ذلك بزعمهم انتقلوا إلى مرحلة ثانية وهي ذكر الأحاديث الواردة بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام ويتظاهرون بالايمان بها ، ثم سرعان ما يتأولونها ، ما دام أنهم أثبتوا بزعمهم موته ، بأن المقصود نزول مثيل عيسى ! وأنه هو غلام أحمد القادياني ! ولهم من =



٣٢ - وهو المبعوث إلى عامة الجن (١) وكافة الوري ، بالحق  
واهدى ، وبالنور والضياء .

٣٣ - وإن القرآن كلام الله . منه بدا بلا كيفية قولاً . وأنزله  
على رسوله وحياً . وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً . وأيقنوا  
أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ، ليس بمخلوق ككلام البرية . فمن  
سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر . وقد ذمه الله وعابه وأوعده  
بسقر . حيث قال تعالى ( سأصليه سقر ) ( المدثر : ٢٦ ) فلما أوعده  
الله بسقر لمن قال : ( إن هذا إلا قول البشر ) ( المدثر : ٢٥ ) .  
علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر . ولا يشبه قول البشر (٢) .

= مثل هذا التأويل الشيء الكثير والكثير جداً . مما جعلنا نقطع بأنهم طائفة من الباطنية  
الملحدة . وسيأتي الإشارة إلى بعض عقائدهم الضالة قريباً إن شاء الله تعالى .

( ١ ) أقول : ومن ضلالات القاديانية إنكارهم لـ ( الجن ) كخلق غير الإنس  
ويتأولون كل الآيات والأحاديث المصروفة بوجودهم ومباينتهم للإنس في الخلق ،  
بما يعود إلى أنهم الإنس أنفسهم أو طائفة منهم حتى إبليس نفسه يقولون إنه انسي  
شرير ! فما أضلهم ! .

( ٢ ) نقّل هذا الكلام عن المصنف رحمه الله شيخ الإسلام ابن تيمية في  
( مجموع الفتاوى ) ( ١٢ - ٥٠٧ ) مستشهداً به . وقال الشارح أبو العز رحمه الله  
( ص ١٧٩ الطبعة الرابعة )

« وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلّت عليه الأدلة من  
الكتاب والسنة لمن تدبرهما . وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات  
والشكوك والآراء الباطلة . وقد افرق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال :  
ثم ساقها ، ومنها الثالث ، وهو أنه معنى واحد قائم بذات الله . هو الأمر  
والنهي والخبر والاستخبار . وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه  
بالعبرانية كان تورا ، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه ، كالأشعري وغيره .  
قال : =



٣٤ - ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر ، فقد كفر ،

= وسابحها أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره . وهذا قول أبي منصور الماتريدي ....

وتاسعها أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يسمع . وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة .

وقوله : « كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً » - رد على المعتزلة وغيرهم . فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه ، كما تقدم حكاية قولهم . وقال الشيخ محمد بن مانع رحمه الله تعالى ( ص ٨ ) :

« القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه فلا يقال اللفظ دون المعنى كما هو قول أهل الاعتزال ، ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول الكلاية الضلال ، ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام الباطل المذموم ، فأهل السنة والجماعة يقولون ويعتقدون أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، الفاظه ومعانيه عين كلام الله سمعه جبريل من الله وأنبى سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من النبي ، فهو المكتوب بالمصاحف المحفوظ بالصدور المتلو بالألسنة .

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله :

وكذلك القرآن عن كلامه لا	مسموع منه حقيقة ببيان
هو قول ربي كله لا بعضه	لفظاً ومعنى ما هما خلقان
تنزل رب العالمين ووجه	اللفظ والمعنى بلا روغان .

وقال الشارح رحمه الله ( ص ١٩٤ - ١٩٥ ) :

« وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال : إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه ، وأن المسموع المنزل المقروء والمكتوب ليس كلام الله وإنما هو عبارة عنه . فإن الطحاوي رحمه الله يقول : « كلام الله منه بدا » . وكذلك قال غيره من السلف ، ويقولون : منه بدا ، وإليه يعود . وإنما قالوا : منه بدا ، لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل ، فبدا الكلام من ذلك المحل . فقال السلف : « منه بدا » أي هو المتكلم به ، فمنه بدا ، لا من بعض المخلوقات ، كما قال تعالى : ( تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم ) « الزمر : ١ » . ( ولكن =



[ ف ] <sup>(١)</sup> من أبصر هذا اعتبر ، وعن مثل قول الكفار انزجر .  
[ و ] <sup>(٢)</sup> علم أنه بصفاته ليس كالبشر .

٣٥ - والرؤية حق لأهل الجنة . بغير إحاطة ولا كيفية ،  
كما نطق به كتاب ربنا : ( وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة )  
« القيامة : ٢٢ - ٢٣ » . وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه ،  
وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو  
كما قال ، <sup>(٣)</sup> ومعناه على ما أراد . لا ندخل في ذلك متأولين

---

= حق القول مني ) « السجدة : ١٣ » ( قل نزل روح القدس من ربك بالحق ) « النحل :  
١٠٢ » . ومعنى قولهم : « وإليه يعود » : يرفع من الصدور والمصاحف ، فلا  
يبقى في الصدور منه آية في المصاحف . كما جاء ذلك في عدة آله .  
وقوله « بلا كيفية » : أي : لا تعرف كيفية تكلمه به « قولا » ليس بالمجاز ،  
« وأنزله على رسوله وحياً » أي : أنزله إليه على لسان الملك ، فسمعه الملك جبرائيل  
من الله ، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك ، وقراه على الناس . قال تعالى :  
( وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً ) « الاسراء : ١٠٦ » .  
وقال تعالى ( نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي  
مبين ) « الشعراء : ١٩٣ » وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى .

( ١ و ٢ ) زيادتان ثابتان في كل النسخ التي بين أيدينا .  
( ٣ ) اعلم أن الأحاديث الواردة في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة  
كثيرة جداً حتى بلغت حد التواتر كما جزم به جمع من الأئمة منهم الشارح ، وقد  
خرج بعضها ثم قال :

« وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً . ومن أخاطب بها مفرقة بقطع  
بأن الرسول قالها ، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث  
ثم قال :

« ليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله ، بل هو تشبيه  
الرؤية بالرؤية ، لا تشبيه المرئي بالمرئي ، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه ، =



بأرائنا . ولا متوهمين بأهوائنا ، فانه ما سلم في دينه إلا من سلم  
لله عز وجل ولرسوله ﷺ . ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه .

٣٦ - ولا تثبت قدم الاسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام<sup>١</sup>  
فمن رام علم ما حظر عنه علمه ، ولم يقنع بالتسليم فهمه ، حجه  
مراومه عن خالص التوحيد ، وصافي المعرفة ، وصحيح الايمان ،  
فيتذبذب بين الكفر والايمان ، والتصديق والتكذيب ، والاقرار  
والانكار ، موسوساً تائهاً ، شاكاً ، لا مؤمناً مصداقاً ، ولا جاحداً  
مكذباً .

٣٧ - ولا يصح الايمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها  
منهم بوجه<sup>٢</sup> ، أو تأولها بفهم<sup>٣</sup> إذ كان تأويل الرؤية - وتأويل

---

= وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة ؟ ومن قال : يرى لافي جهة . فليراجع عقله ! ! فإما  
أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء ، وإلا فاذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه  
ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته ، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة .  
قلت : وأما رؤيته تعالى في الدنيا ، فقد أخبر رسول الله ﷺ في الحديث  
الصحيح أن أحداً منا لا يراه حتى يموت . رواه مسلم : وأما هو نفسه عليه الصلاة  
والسلام ، فلم يرد في إثباتها له ما تقوم به الحجة ، بل قد صح عنه الاشارة إلى نفيها  
حين مثل عنها بقوله «نور» أنتى أراه ومع ذلك جزم السيدة عائشة بنفيها كما في  
الصحيحين ، وهذا هو الأصل فينبغي التمسك به .

(١) هذه الفقرة مقدمة على الفقرة السابقة في المخطوطات الثلاثة وكذا في  
نسخة شيخنا الطباخ رحمه الله ، ولعلها أولى .

(٢) أي توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا ، فيتوهم تشبيهاً . شرح  
الطحاوي .

(٣) أي ادعى أنه فهم لما تأويله بخالف ظاهرها ، وما يفهمه كل عربي من  
معناها .



كل معنى يضاف إلى الربوبية - بترك التأويل ولزوم التسليم ،  
وعليه دين المسلمين <sup>(١)</sup> . ومن لم يتوق النفي والتشبيه ، زل ولم  
يصب التنزيه <sup>(٢)</sup> . فان ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوجدانية ،  
منعوت بنعوت الفردانية ، ليس في معناه أحد من البرية .

٣٨ - وتعالى <sup>(٣)</sup> عن الحدود والغايات ، والأركان والأعضاء  
والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات <sup>(٤)</sup> .

---

(١) في المخطوطات الثلاث والمطبوعات « المرسلين » .

(٢) قلت ، وذلك لأن نفاة الصفات والرؤية من المعتزلة وغيرهم إنما ينفونها  
تنزيهاً لله تعالى بزعمهم عن التشبيه ، وهذا زلل وزيف وضلال ، إذ كيف يكون ذلك  
تنزيهاً ، وهو ينفي عن الله صفات الكمال ومنها الرؤية ، إذ المعدوم هو الذي لا  
يرى ، فالكمال في إثبات الرؤية الثابتة في الكتاب والسنة والمشبهة إنما زلوا لغلوهم  
في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بال مخلوق سبحانه وتعالى . والحق بين هؤلاء وهؤلاء  
إثبات بدون تشبيه . وتنزيه بدون تعطيل . وما أحسن ما قيل : المعطل يعبد عدماً ،  
والمجسم يعبد صنماً .

(٣) في المخطوطات الثلاث وسائر المطبوعات : « تعالى » بدون الواو .  
ولعله أصح .

(٤) قلت : مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين : الأولى  
المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسماً وجثة وأعضاء وغير ذلك تعالى الله  
عما يقولون علواً كبيراً .

والأخرى المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه ، وأنه بسائن من خلقه .  
بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود وهذا منسأء حلول الله في  
مخلوقاته . وأنه محاط بالجهات الست المخلوقة ، وليس فوقها ، فنفي المؤلف ذلك  
بهذا الكلام ولكن قد يستغل ذلك بعض المبتدعة ، ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل  
كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع عليه الرحمة  
فقال ( ص ١٠ ) :



٣٩ - والمراج حق ، وقد أسرى بالنبي ﷺ . وعرج  
 بشخصه في البقعة ، إلى السماء . ثم إلى حيث شاء الله من العلا .  
 وأكرمه الله بما شاء . وأوحى إليه ما أوحى . ( ما كذب الفؤاد  
 ما رأى ) (١) . فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى .

---

= مراده بذلك الرد على المشبهة ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة وليست من  
 الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة ، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق  
 وأولى من ذكر الفاظ توهم خلاف الصواب . ففي قوله تعالى ( ليس كمثل شيء ) وهو  
 السميع البصير ) رد على المشبهة والمعطلة ، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل  
 هذه الألفاظ ولا التعويل عليها ، فإن الله ، سبحانه موصوف بصفات الكمال منعت  
 بنعوت العظمة والجلال ، فهو سبحانه فوق مخلوقاته مستور على عرشه المجيد بذاته  
 بائن من خلقه يتزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ويأتي يوم القيامة وكل ذلك على حقيقته  
 ولا نقوله كما لا نقول اليد بالقدرة والتزول بتزول امره وغير ذلك من الصفات ،  
 بل ثبت ذلك إثبات وجود لا إثبات تكييف . وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل  
 هذه الكلمات المائلة الموهمة المخترعة ولو قيل إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه  
 لم يكن ذلك عندي بعيد احساناً للظن بهذا الإمام وعلى كل حال فالباطل مردود على  
 قائله كائناً من كان ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي لاسيما في لسان الميزان عرف  
 انه من أكابر العلماء واعاضم الرجال وهذا هو الذي حملناه على احسان الظن فيه في  
 كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد . انتهى كلام ابن مانع رحمه الله .

( ١ ) قلت يعني من آيات ربه الكبرى ، وأما القول بأنه عليه الصلاة والسلام  
 رأى ربه ليلتذ بعينه ، فلم يثبت كما تقدم التنبيه عليه قريباً . ولذلك قال الشارح  
 وغيره : « والصحيح أنه رآه بقلبه ولم يره بعين رأسه » .



٤٠ - والحوض الذي أكرمه الله تعالى به - غيائاً لأمنه -  
حق (١)

٤١ - والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الاخبار (٢).

٤٢ - والميثاق الذي أخذته الله تعالى من آدم وذريته حق (٣).

---

(١) قلت : والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جداً حتى بلغت مبلغ التواتر كما صرح بذلك جمع من الأئمة ، ورواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً ، وقد استقصى طرقها الحافظ ابن كثير في « النهاية » في آخر تاريخه ، وعقد لها الحافظ ابن أبي عاصم في « كتاب السنة » سبعة أبواب . ورقم ( ١٥٥ - ١٦١ ) ورقم الأحاديث ( ٧٣٤ - ٧٧٦ - بتحقيقي ) ، أشار في آخرها إلى تواترها بقوله :  
« والأخبار التي ذكرناها في حوض النبي ﷺ توجب العلم ... » .

(٢) قلت : وهي متواترة أيضاً . وقد عقد لها ابن أبي عاصم في « السنة » ستة أبواب ( ١٦٣ - ١٦٨ ) رقم الأحاديث ( ٧٨٤ - ٨٣٢ ) وساق طائفة منها الشارح رحمه الله في شرحه ، تضمنت أن شفاعته صلى الله عليه وسلم ثمانية أنواع .  
فليراجع من شاء البحث والتحقيق فإنه هام .

(٣) قلت : يشير إلى بعض الأحاديث المصروفة بأن الله تعالى استخرج النورية من صلب آدم عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكر في الشرح أربعة منها ، وهي مخرجة في تعليقي عليه وفي « تخريج السنة » ( رقم ١٩٥ - ٢٠٥ ) ، وقد كنت استثبت في التعليق المشار إليه ( ص ٢٦٦ - الطبعة الرابعة ) من الصحة مسح الظهر الوارد في حديث عمر وكان ذلك سهواً مني أسأله تعالى أن يغفره لي ، فقد تنبهت إلى أن له شاهداً حسناً من حديث أبي هريرة وهو مذكور في « الشرح » وآخر من حديث ابن عباس بسند ضعيف خرجته في « أسنة » ( ٢٠٣ ) فاقضى التنبيه .



٤٣ - وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة ،  
وعدد من يدخل النار . جملة واحدة . فلا يزداد في ذلك العدد ،  
ولا ينقص منه (١) .

٤٤ - وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه . وكل ميسر  
لما خلق له (٢) . والأعمال بالخواتيم (٣) . والسعيد من سعد بقضاء

---

(١) يشير المؤلف رحمه الله إلى حديث عبد الله بن عمرو قال : خرج علينا  
رسول الله ﷺ وفي يده كتابان ، فقال : أتدرون ما هذان الكتابان ؟ قلنا :  
لا يا رسول الله إلا أن نخبرنا ، فقال للذي في يده اليمنى : هذا كتاب من رب العالمين  
فيه أسماء أهل الجنة ، وأسماء آبائهم وقبائلهم . ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ،  
ولا ينقص منهم ابداً . ثم قال للذي في شماله : هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء  
أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم . ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص  
منهم ابداً . فقال أصحابه : فقيم العمل إن كان أمر قد فرغ منه ؟ فقال : سدّدوا  
وقاربوا ، فإن صاحب الجنة يحتم له بعمل أهل الجنة ، وإن عمل أي عمل ، وإن  
صاحب النار يحتم له بعمل أهل النار . وإن عمل أي عمل ثم قال رسول الله ﷺ  
بيديه فبئذهما ثم قال : فرغ ربكم من العباد (فريقهم في الجنة وفريق في السعير) .  
أخرجه الترمذي وصححه هو وغيره . وهو مخرج في «الصحيحة» (٨٤٨) .

(٢) هو قطعة من حديث علي المروي في «الصحيح» . وقد خرجته  
في «تخريج السنة» برقم (١٧١) . وقد صح أن بعض الصحابة لما سمعوا هذا الحديث  
منه ﷺ قالوا : إذا نجتهد . وفي رواية : فالآن نجد . الآن نجد . الآن نجد .  
أنظر «السنة» (١٦١ و ١٦٧) ففيه رد صريح على الخيرية المتواكلة الذين يفهمون  
من الحديث خلاف فهم الصحابة فتأمل .

(٣) هذا طرف من حديث سهل بن سعد الساعدي ، أخرجه أحمد والبخاري ،  
وهو مخرج في المصدر السابق (٢١٦) .



الله . والشقي من شقي بقضاء الله (١)

٤٥ - وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل ، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة (٢) ، فان الله تعالى طوى علم القدر عن أتامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى في كتابه : ( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) « الأنبياء : ٢٣ » (٣) . فمن سأل : لم فعل ؟

(١) هذا معنى حديث أخرجه البزار وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه » . وسنده صحيح كما بيته في « الروض النضير » ( ١٠٩٨ ) و « تخريج السنة » ( ١٨٨ ) .

(٢) قلت : وهذا التعمق هو المراد - والله أعلم - بقوله ﷺ : « ... وإذا ذكر القدر فأمسكوا » . وهو حديث صحيح ، روي عن جمع من الصحابة ، وقد خرجته في « الصحيحة » ( ٣٤ ) .

(٣) أي لكمال حكمته ورحمته وعدله ، لا لمجرد قهره وقدرته كما يقول جهم وأتباعه . كذا في « الشرح » وراجع فيه تحقيق أن مبني العبودية والإيمان على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع ، فانه مهم جداً ولولا ضيق المجال لنقلته برمتيه لنفاسته وعزته . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في « مجموع الفتاوى » ( ١ - ١٤٨ - ١٥٠ ) باختصار بعض الفقرات : « والإيمان بالقدر على درجتين ، كل درجة تتضمن شيئين :

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون يعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمصاحبي ، والأرزاق والآجال . =



فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين .

= ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق ، « فأول ما خلق الله القلم ، قال له (٥) : اكتب ، قال : ما أكتب » قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة فما أصاب الانسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه ، لم يكن ليصيبه . جفت الاقلام وطويت الصحف ، كما قال تعالى : ( ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير ) .

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة وتفصيلا ، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء ، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بثلث إليه ملكاً ، فيؤمر بأربع كلمات . اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله وشقي أو سعيد ونحو ذلك . فهذا القدر قد كان ينكرة غلاة القدريّة قديماً ، ومنكره اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الايمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد ، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته . وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ، ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، والعبد هو المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والمصلي والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة الله خالقهم =

(٥) كذا وقع هنا ، وهو بمعنى رواية « فقال له » . لكن الراجح عندي الرواية الأخرى بلفظ : « ثم قال له » كما كنت حققته في « تخريج شرح الطحاوية » ص ٢٩٤ - ٢٩٥ . وله شاهد عن ابن عباس خرجته في الصحيحة (١٣٢) .



٤٦ - فهذا <sup>(١)</sup> جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى ، وهي درجة الراسخين في العلم ، لأن العلم علمان : علم في الخلق موجود ، وعلم في الخلق مفقود ، فانكار العلم الموجود كفر ، وادعاء العلم المفقود كفر ، ولا يثبت الإيمان الا بقبول العلم الموجود ، وترك طلب العلم المفقود .

٤٧ - ونؤمن باللوح <sup>(٢)</sup> والقلم <sup>(٣)</sup> وبجميع ما فيه قد رقم .

= وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : ( لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين ) .

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية ، الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة ، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلّوا العبد قدرته واختياره ، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها .

قلت : ويشير بكلامه الأخير إلى الأشاعرة ، فانهم هم الذين غلّوا وأنكروا الحكمة ، على ما فصله ابن القيم في « شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل » . فراجعه فانه هام جداً .

( ١ ) قال الشارح : يشير إلى ما تقدم ذكره مما يجب اعتقاده والعمل به . مما جاءت به الشريعة . وقوله : « وهي درجة الراسخين في العلم » . أي علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً . نفيًا وإثباتاً . ويعني بالعلم المفقود . علم القدر الذي طواه الله عن أنامه . ونهاهم عن مرامه . ويعني بالعلم الموجود . علم الشريعة . أصولها وفروعها ، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين . ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين .

( ٢ ) قلت : وهو المذكور في قوله تعالى ( بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ) وهو من الغيب الذي يجب الإيمان به ولا يعرف حقيقته إلا الله . واعتقاد أن بعض الصالحين يطلعون على ما فيه كفر بالآيات والأحاديث المصرحة بأنه لا علم الغيب إلا الله تعالى .

( ٣ ) قلت ذكر الشارح هنا أن العلماء اختلفوا هل القلم أول المخلوقات . أو =



فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ،  
ليجعلوه غير كائن - لم يقدروا عليه . ولو اجتمعوا كلهم على شيء  
لم يكتبه الله تعالى فيه . ليجعلوه كائناً - لم يقدروا عليه . جف القلم  
بما هو كائن إلى يوم القيامة (١) وما أخطأ العبد لم يكن لبصيه . وما  
أصابه لم يكن ليخطئه (٢) .

٤٨ - وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن  
من خلقه . فقدّر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا . ليس فيه ناقص . ولا  
معقب . ولا مزيل ولا مغير . ولا ناقص ولا زائد من خلقه في  
سماواته وأرضه . وذلك من عقد الإيمان . وأصول المعرفة ،  
والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته . كما قال تعالى في كتابه :  
( وخلق كل شيء فقدره تقديرًا ) الفرقان : ٢ . وقال تعالى :  
( وكان أمر الله قدرًا مقدرًا ) الأحزاب : ٣٨ .

فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً ، وأحضر للنظر فيه

---

= العرش ؟ على قولين لا ثالث لهما . وأنا وإن كان الراجع عندي الأول . كما كنت  
صرحت به في تعليقي عليه ( ص ٢٩٥ ) فإني أقول الآن : سواء كان الراجع هذا  
أم ذاك . فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول  
مخلوق . والقاتلون بحوادث لا أول لها . مخالفون لهذا الاتفاق . لأنهم يصرحون بأن  
ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق . وهكذا إلى ما لا أول له . كما صرح بذلك ابن تيمية  
في بعض كتبه . فإن قالوا : العرش أول مخلوق . كما هو ظاهر كلام الشارح .  
نقصوا قولهم بحوادث لا أول لها . وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق ! فتأمل هذا  
فانه مهم . والله الموفق .

- ( ١ ) هذا طرف من حديث ابن عباس المشهور بلفظه : « احفظ الله يحفظك ... »  
أخذت . وهو حديث صحيح كما ذكرت في « التخریج » .  
( ٢ ) هذا من تمام حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً في رواية عنه .



قلباً سقيماً . لقد التمس بوجهه في فحص الغيب سرّاً كتباً ،  
وعاد بما قال فيه أفاكاً أليماً .

٤٩ - والعرش والكرسي حق (١) .

٥٠ - وهو مستغن عن العرش وما دونه (٢) .

( ١ ) اعلم أن العرش خلق عظيم جداً كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ولذلك اضافته تعالى إلى نفسه في قوله : ( ذو العرش ) وفيه آيات أخرجهما في « الشرح » . وهو لفظة سرير الملك ، ومن أوصافه في القرآن : ( ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ) وأنه على الماء ، وفي السنة أن أحد حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام . وأن له قوائم ، وأنه سقفت جنة الفردوس . جاء ذلك في أحاديث صحيحة مذكورة في « الشرح » . وذلك كله مما يبطل تأويل العرش بأنه عبارة عن الملك وسعة السلطان ! .

وأما الكرسي . ففيه قوله تعالى : ( وسع كرسيه السماوات والأرض ) ، والكرسي هو الذي بين يدي العرش . وقد صح عن ابن عباس موقوفاً عليه من قوله : « الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يقدر قلعه إلا الله تعالى » . وهو مخرج في كتابي « مختصر العلو للذهبي » بسر الله طبعه ، ولم يصح فيه مرفوعاً سوى قوله عليه الصلاة والسلام : « ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة » . وذلك مما يبطل أيضاً تأويل الكرسي بالعلم . ولم يصح هذا التأويل عن ابن عباس كما ينته في « الصحيحة » ( ١٠٣ ) .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله تعالى : وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا ، لأنه لما ذكر العرش والكرسي . ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش ، ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه ، ليس لحاجته إليه ، بل له في ذلك حكمة اقتضته . وكون العالي فوق السافل ، لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي محيطاً به حاملاً له ، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه . فانظر إلى السماء ، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها . فالرب تعالى أعظم شأنًا وأجل من أن =



٥١ - محيط بكل شيء وفوقه (١) ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه .

= يلزم من علوه ذلك ، بل نوازم علوه من خصائصه ، وهي حملة بقدرته للسافل ، وفقر السافل ، وغناه هو سبحانه عن السافل ، وإحاطته عز وجل به ، فهو فوق العرش ، مع حملة بقدرته للعرش وحملة ، وغناه عن العرش . وفقر العرش إليه ، وإحاطته بالعرش ، وعدم إحاطة العرش به ، وحصره للعرش . وعدم حصر العرش له . وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق .

ونفاة العلو أهل التعطيل ، لو فصلوا بهذا التفصيل ، لهدوا إلى سواء السبيل ، وعلموا مطابقة العقل للتزليل ، وسلكوا خلف الدليل ، ولكن فارقوا الدليل ، فصلوا عن سواء السبيل . والأمر في ذلك كما قال الامام مالك رحمه الله ، لما سئل عن قوله تعالى : ( ثم استوى على العرش ) الأعراف : ٥٣ ورواها : كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول .

(١) قلت : اختلفت النسخ في هذه الكلمة ( وفوقه ) ، ففي نسخة الشارح كما ترى ، وكذلك في مخطوطي ( أ ، ب ) ومطبوعة الشيخ ابن مانع ، وفي مخطوطة ( ج ) ومطبوعة ( خ ) : ( فوقه ) بحذف الواو العاطفة ، وشذت مخطوطة ( غ ) فوقع فيها ( وبما فوقه ) ! ولا شك في شذوذها هي والتي قبلها رواية ومعنى . أما الرواية فلمخالفتها لأكثر النسخ ، وأما المعنى فقد بينه الشارح بقوله ( ص ٣١٤ ) : « والنسخة الأولى هي الصحيحة ، ومعناها : أنه تعالى محيط بكل شيء ، وفوق كل شيء . ومعنى الثانية أنه محيط بكل شيء فوق العرش . وهذه - والله أعلم - إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهواً ، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة ، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد ، وإنكاراً لصفة الفوقية ؟ وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات ، وليس فوقه شيء من المخلوقات ، فلا يبقى لقوله : « محيط » - بمعنى : محيط بكل شيء فوق العرش - والحالة هذه معنى ، إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به ، فتعين ثبوت الواو ، ويكون المعنى : أنه سبحانه محيط بكل شيء وفوق كل شيء . »



٥٢ - ونقول : إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً ، وكلم الله موسى تكليماً . إيماناً وتصديقاً وتسليماً .

٥٣ - ونؤمن بالملائكة والنبين . والكتب المنزلة على المرسلين ، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين .

٥٤ - ونسبي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين . ما داموا بمساجد به النبي ﷺ معترفين . وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين <sup>(١)</sup> .

٥٥ - ولا نخوض في الله . ولا نماري في دين الله .

٥٦ - ولا نجادل في القرآن ، ونشهد أنه كلام رب العالمين <sup>(٢)</sup> ،

( ١ ) قال الشارح : يشير الشيخ رحمه الله إلى أن الاسلام والايمان واحد ، وأن المسلم لا يخرج من الاسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله . والمراد بقوله : « أهل قبلتنا » ، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء ، أو من أهل المعاصي ، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ .

( ٢ ) قلت : إن من أكبر الفتن التي أصابت بعض الفرق الاسلامية بسبب علم الكلام أنه انحرف بهم عن الإيمان بأن القرآن الكريم هو كلام رب العالمين حقيقة لا مجازاً . أما المعتزلة الذين يقولون بأنه مخلوق ، فأمرهم في ذلك واضح مفسوح . لكن هناك طائفة تنتمي إلى السنة وترد على المعتزلة هذا القول وغيره مما انحرفوا فيه عن الاسلام ، ألا وهم الأشاعرة والماتريدية ، فانهم في الحقيقة موافقون للمعتزلة في قولهم بخلق القرآن وأنه ليس من قول رب العالمين ، إلا أنهم لا يفصحون بذلك ، ويتسترُونَ وراء تفسيرهم للكلام الالهي بأنه كلام نفسي قديم غير مبدع من أحد من الملائكة والمرسلين ، وأنه تعالى لا يتكلم إذا شاء ، وأنه متكلم منذ الأزل ، وقد رأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بحثاً هاماً في إبطال تفسيرهم هذا ، فقال بعد أن أثبت قدم الكلام :

« والكلام صفة كمال ، فان من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، كما أن من يعلم ويقدر ، أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر ، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته كمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأكمل ممن يتكلم بغير مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولاً . ويمكن تقريرها على أصول السلف بأن يقال : إما أن يكون قادراً على الكلام ،



نزل به الروح الامين ، فعلمه سيد المرسلين محمداً ﷺ . وهو كلام الله تعالى ، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين ، ولا نقول بخلقه ، ولا نخالف جماعة المسلمين .

= أو غير قادر ، فان لم يكن قادراً فهو الأخرس ، وإن كان قادراً ولم يتكلم فهو الساکت .

وأما الكلامية ( متبوع الأشاعرة في هذه المسألة ) فالكلام عندهم ليس بمقدور . فلا يمكنهم أن يحتجوا بهذه . يقال : هذه قد دلت على قدم الكلام ، لكن مدلولها قدم كلام معين بغير قدرته ومشيتته ؟ أم مدلولها أنه لم يزل متكلماً بمشيتته وقدرته ؟ والأول : قول الكلامية .

والثاني : قول السلف والأئمة وأهل الحديث والسنة فيقال : مدلولها الثاني ، لا الأول ، لأن إثبات كلام يقوم بذات المتكلم بدون مشيتته وقدرته غير معقول ولا معلوم ، والحكم على الشيء فرع عن تصوره .

فيقال للمحتج بها : لا أنت ولا أحداً من العقلاء يتصور كلاماً يقوم بذات المتكلم بدون مشيتته وقدرته ، فكيف تثبت بالدليل المعقول شيئاً لا يعقل .

وأيضاً فقولك : لو لم يتصف بالكلام لا تصف بالخرس والسكرت ، وإنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات ، فان الحي إذا فقد ما لم يكن متكلماً ، فلما أن يكون قادراً على الكلام ولم يتكلم ، وهو الساکت ، وإما أن لا يكون قادراً عليه وهو الأخرس .

وأما ما يدعونه من الكلام النفسي ، فذاك لا يعقل ، أن من خلا عنه كان ساكناً أو أخرس ، فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكناً أو أخرس .

وأيضاً فالكلام القديم النفساني الذي أثبتوه لم تُشَبِّهُوا ما هو ؟ بل ولا تصورتموه ، وإثبات الشيء فرع عن تصوره ، فمن لم يتصور ما يشبه كيف يجوز أن يشبه ، ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب رأس هذه الطائفة ( يعني الأشاعرة ) وإمامها في هذه المسألة - لا يذكر في بيانها شيئاً يعقل ، بل يقول : هو معنى يناقض السكرت والخرس !

والسكرت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام ، فالساکت هو الساکت =



٥٧ - ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، ما لم يستحله (١) ،

عن الكلام ، والأخرس هو العاجز عنه ، أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام ، وحينئذ لا يعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام ، ولا يعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس .

فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه ولم يثبتوه ، بل هم في الكلام يشبهون النصارى في ( الكلمة ) وما قالوه في ( الألقاب ) و ( التثليث ) و ( الاتحاد ) ، فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يثبتونه ، والرسل عليهم السلام إذا أخبروا بشيء ولم يتصوروه وجب تصديقهم .

وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره القائل به ، وإلا كان قد تكلم بلا علم ، فالنصارى تتكلم بلا علم ، فكان كلامهم متناقضاً ، ولم يحصل لهم قول معقول . كذلك من تكلم في كلام الله تعالى بلا علم كان كلامه متناقضاً ، ولم يحصل له قول يعقل . ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء أنهم احتجوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام ، كلام الله وكلام جميع الخلق - بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقد قال طائفة إن هذا ليس من شعره ، ويتقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية ، أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلى قول ألف شاعر فاضل . دع أن يكون شاعراً نصرانياً اسمه الأخطل ... انتهى ملخصاً من « مجموع الفتاوى » ( ٦ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ) .

( ١ ) قلت : يعني استحلالاً قليلاً اعتقادياً ، وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عملياً أي مرتكب له ، ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقاداً ، فهو كافر إجماعاً ، وبين المستحل عملاً لا اعتقاداً فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به إلا أن يغفر الله له ، ثم ينجيهِ إيمانه خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار وإن اختلفوا في تسميته كافراً أو منافقاً ، وقد ثبتت نابتة جديدة اتبعوها هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رؤوساً ورؤوسين ، اجتمعت بطوائف منهم في سوريا ومكة وغيرها ، ولهم شبهات كشبهات الخوارج مثل النصوص التي فيها من فعل كذا فقد كفر ، وقد ساق الشارح رحمه الله تعالى طائفة منها هنا ، ونقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل ، يريد وينقص - أن الذنب أي ذنب كان -



٥٨ - ولا نقول لا يضر مع الايمان ذنب لمن عمله <sup>(١)</sup> .

٥٩ - نرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نأمن عليهم ، ولا نشهد لهم بالجنة <sup>(٢)</sup> ، ونستغفر لمسيئتهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم .

هو كفر عملي لا اعتقادي ، وأن الكفر عندهم على مراتب : كفر دون كفر ، كالايمان عندهم ، ثم ضرب على ذلك مثالاً هاماً طالما غفلت عن فهمه النابتة المشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى ص ٣٦٣ : . وهنا أمر يجب أن يُنظن له ، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة ، وقد يكون معصية : كبيرة أو صغيرة ، ويكون كفراً : إما مجازياً وإما كفراً أصغر ، على القولين المذكورين . وذلك بحسب حال الحاكم فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب ، وأنه غير فيه ، أو استهان به مع نيته أنه حكم الله - : فهذا كفر أكبر . وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة ، وعدل عنه مع اعتراقه بأنه مستحق لعقوبة ، فهذا عاص ويسمى كافراً كفراً مجازياً ، أو كفراً أصغر . وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه ، فهذا مخطيء له أجر على اجتهداه ، وخطؤه مغفور .

(١) قلت : وذلك لأنه من قول المرجئة المؤدي إلى التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة ، وأن طوائف منهم يدخلون النار ، ثم يخرجون منها بالشفاعة أو بغيرها .

(٢) قال الشيخ ابن مانع رحمه الله : « اعلم ان الذي عليه اهل السنة والجماعة انهم لا يشهدون لأحد مات من المسلمين بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله واخبر عنه بذلك ، ولكنهم يرجون للمحسن ويخافون على المسيء ، وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالماً أو أميراً أو ملكاً أو غيرهم قالوا المغفور له أو ساكن الجنان ، وأنكى من ذلك قوهم نقل الى الرفيق الأعلى ولا شك أن هذا قول على الله بلا علم ، والقول على الله بلا علم عدل الشك كما قال تعالى (وَأَنْ تَشْرِكُوا مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا) وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ) وأما المشرك فتشهد له بالنار لأن الله قال (إِنَّهُ مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ )



٦٠ - والأمن والإياس بنقلان عن ملة الاسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة .

٦١ - ولا يخرج العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه (١) .

٦٢ - والايمان : هو الاقرار باللسان . والتصديق بالجنان (٢) .

---

(١) قال الشارح : « يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قوهم بخروجه من الايمان بارتكاب الكبيرة » .

قلت : وأمثال هؤلاء اليوم الذين يحكمون على مسلمي البلاد الاسلامية كلها بدون استثناء بالكفر ، ويوجبون على أتباعهم مبايئتهم ومفاصلتهم ، تماماً كما فعلت الخوارج من قبلهم ، هداهم الله ، وغفر للعلاة الذين كانوا السبب في هذا الانحراف الخطير .

(٢) قلت : هذا مذهب الحنفية والماتريدية ، خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم ، فان هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق : العمل بالأركان . وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى . بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الايمان ، وأنه في مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه . فان هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً ، فان الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الايمان ، لا تفقوا معهم على أن الايمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ، ونقصه بالمعصية ، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك . وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها ( ص ٣٨٤ - ٣٨٧ ) . ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان ، وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً ، بل باطلاً ، ذكر الشارح ( ص ٣٨٥ ) نموذجاً منها ، بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث « الايمان بضع وسبعون شعبة .. » مع احتجاج كل أئمة الحديث به ، ومنهم البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ! وهو مخرج في « الصحيحة » ( ١٧٦٩ ) ، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم !

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً . وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول : إيماني كل إيمان أبي بكر الصديق ! بل كل إيمان الأنبياء والمرسلين =



٦٣ - وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق<sup>(١)</sup>.

٦٤ - والإيمان واحد . وأهله في أصله سواء<sup>(٢)</sup> والفاضل

سجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام ! كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجوزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً - أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ، بل يقول : أنا مؤمن حقاً ! والله عز وجل يقول : ( إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقبلون الصلاة وما رزقناهم بنفقون . أولئك هم المؤمنون حقاً ) ( سورة الأنفال : ٢ و ٣ و ٤ ) . ( ومن أصدق من الله قبلاً ) ( سورة النساء : ٢٢ ) . وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر ! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية ! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس ، وعلل ذلك بقوله : تنزيلاً لما منزلة أهل الكتاب ! وأعرف شخصاً من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية ، فأبى قائلاً : ... لولا أنك شافعي ! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي ؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية : الإيمان ، فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع .

( ١ ) قلت : يعني دون تفريق بين ما كان منه خير آحاد أو نواتر ، ما دام أنه صح عن رسول الله ﷺ . وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه . والتفريق بينهما ، إنما هو بدعة وفلسفة دخيلة في الإسلام . يخالف لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهلون . كما حققته في رسالتي ، وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين ، وهي مطبوعة مشهورة .

( ٢ ) قلت : هذا على ما تقدم من قوله في الإيمان أنه إقرار وتصديق فقط وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله ، وأن إيمان الصالح ليس كالإيمان الفاجر . فراجع .



- بينهم بالخشية والتنتي . ومخالفة الحق . وملازمة الأولى .
- ٦٥ - والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن (١) . وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن (٢) .
- ٦٦ - والإيمان : هو الإيمان بالله . وملائكته . وكتبه ، ورسوله . واليوم الآخر . والقدر . خيره وشره . وحلوه ومره ، من الله تعالى (٣) .
- ٦٧ - ونحن مؤمنون بذلك كله ، لا نفرق بين أحد من رسله . ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به .

(١) قلت : وهم الموصوفون في قوله تعالى : ( ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون ) (يونس: ٦٢-٦٣) . وليست الكرامة بادعاء الكرامات وخوارق العادات كما يتوهم كثير من الناس بل ذلك من الإهانات التي تشوه جمال الإسلام .

(٢) قلت : فيه إشارة لطيفة إلى الرد على متعصبة المذاهب ، الذين يؤثرون اتباع المذهب على اتباع الكتاب والسنة ، ذلك لأنه لا تلازم بين اتباع المذاهب واتباع القرآن ، فإن المذاهب مختلفة ، والقرآن لا اختلاف فيه ، كما قال تعالى فيه : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) (النساء: ٨٢) فالمسلم كلما كان أتبع للقرآن كان أكرم عند الله تعالى وكلما ازداد تقليداً ازداد بعداً ، وإليه أشار المصنف بقوله : « لا يقلد إلا عصي أو غبي » . أنظر « صفة الصلاة » ( ص ٢٣ ) .

(٣) اعلم أنه لا ينافي هذا قوله ﷺ في دعاء الاستفتاح : « وأخبرك بيبديك ، والشر ليس إليك » رواه مسلم ، لأن المعنى : فانك لا تخلق شرراً محضاً ، بل كل ما تخلقه فيه حكمة ، هو باعتبارها خيراً ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس فهذا الشر جزئي إضافي ، فاما شر كلي أو شر مطلق ، فالرب سبحانه وتعالى منزّه عنه أفاده في « الشرح » وراجع التفصيل إن شئت في « شفاء العليل » لابن القيم رحمه الله تعالى . ومنه تعلم كذب من نسب إلي أن للشر خالقاً غير الله تعالى ، في مقال نشر مع الأسف في مجلة الحضارة بقلم متعصب حاقد ( ص ٥٠ - ٥٢ ، العدد ٥ السنة ١٨ ) .



٦٨ - وأهل الكبائر [ من أمة محمد ﷺ ] (١) في النار لا يخلدون ، إذا ماتوا وهم موحدون ، وإن لم يكونوا تائبين : بعد أن لقوا الله عارفين [ مؤمنين ] (٢) ، وهم في مشيئته وحكمه . إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلته ، كما ذكر عز وجل في كتابه : ( ويغفر ما دون ذلك ) (٣) لمن يشاء ) النساء : ٤٨ و ١١٦ « وإن شاء عذبهم في النار بعدله ، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ، ثم يعينهم إلى جنته ، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته ، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته ، الذين خابوا من هدايته ، ولم ينالوا من ولايته . اللهم يا ولي الاسلام وأهله ، ثبتنا على الاسلام حتى نلقاك به » (٤) .

( ١ ) ما بين المعكوفين لم ترد في المخطوطات الثلاث . ولا في مطبوعة ( خ ) . وحذفها أصح ، لأن مفهوم هذه الزيادة أن أهل الكبائر من أمة غير أمة محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد . وفي ذلك نظر ، فإن النبي ﷺ أخبر أنه : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » ولم يخص أمته بذلك ، بل ذكر الإيمان مطلقاً ، فتأمله . واعلم أنهم اختلفوا في تعريف الكبائر على أقوال أمثلها أنها ما يرتب عليها حد ، أو توعدها بالنار ، أو اللعنة أو الغضب . وراجع « الشرح » و « مجموع الفتاوى » للشيخ ابن تيمية ( ١١ - ٦٥٠ ) .

( ٢ ) زيادة من مخطوطة ( أ ، ب ، غ ) . وهي زيادة هامة لم تثبت في بعض النسخ ومنها نسخة الشارح فقد قال : « وقوله : ( عارفين ) ، لو قال : مؤمنين ، بدل ( عارفين ) كان أولى ، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر ، وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم وقوله مردود باطل ... » .

( ٣ ) يعني الشرك وهو الكفر ، ولا فرق بينهما شرعاً ، فكل كفر شرك وكل شرك كفر . كما يدل عليه محاوراة المؤمن للكافر صاحب الجنتين المذكورة في سورة ( الكهف ) . فتنبه لهذا فإنه به يزول عنك كثير من الإشكالات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

( ٤ ) هذا الدعاء ورد مرفوعاً وهو مخرج في « الصحيح » ، ( ١٨٢٣ ) كما -



٦٩ - ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة ،  
وعلى من مات منهم <sup>(١)</sup> .

٧٠ - ولا تنزل أحداً منهم جنة <sup>(٢)</sup> ولا ناراً . ولا نشهد عليهم  
بكفر ولا بشرك ولا بنفاق . ما لم يظهر منهم شيء من ذلك ،  
ونذر سرائرهم إلى الله تعالى .

٧١ - ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا  
من وجب عليه السيف .

---

= كنت ذكرت في « تخريج الشرح » لكن وقع هناك ( ١٨٢٣ ) وهو خطأ مطبعي  
فاقتضى التصحيح .

( ١ ) قلت : والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه ، على ما نراه بيناً  
في « الشرح » وكفى بهم حجة ، ومعهم مثل قوله ﷺ في الأئمة « يصلون لكم ،  
فإن أصابوا فلکم ولهم ، وإن أخطأوا فلکم وعليهم » أخرجه البخاري وأحمد وأبو  
يعنى . وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى تراها في « أحكام الجنائز »  
( ص ٧٩ ) وأما حديث « صلوا خلف كل بر وفاجر ، وصلوا على كل بر وفاجر »  
فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في « الشرح » ويثبته في « ضعيف أبي داود »  
( ٩٧ ) و « الارواء » ( ٥٢٠ ) ولا دليل على عدم صحة الصلاة وراء الفاسق ،  
وحديث « اجعلوا أئمتكم خياركم » إسناده ضعيف جداً كما حققته في « الضعيفة »  
( ١٨٢٢ ) ، ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار ، وهذا  
شيء . وبطلان الصلاة وراء الفاسق شيء آخر ، لا سيما إذا كان مفروضاً من  
الحاكم . نعم لو صح حديث « ... ولا يتوّم فاجر مؤمناً ... » لكان ظاهر الدلالة  
على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضاً من قبل إسناده كما بيثته في أول « الجمعة »  
من « الارواء » .

( ٢ ) قلت : إلا العشرة المبشرين بالجنة . وعبد الله بن سلام وغيرهم فإنا  
نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول ﷺ ، وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في =



٧٢ - ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا ، وإن جاروا (١) ، ولا ندعوا عليهم . ولا نتزع يدأ من طاعتهم ،

= الفقرة (٩٥) . ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزم لعبد الله بن سلام يهوديته قبل إسلامه ، مع شهادة النبي ﷺ له بالجنة كما في « صحيح البخاري » وليت شعري أي فرق بين من كان يهودياً فأسلم ، وبين من كان وثناً وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية بلى هناك فرق ، فقد جاء في « الصحيحين » قوله ﷺ : « ثلاث لهم أجرهم مرتين ... » فذكر منهم « ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فأمن به واتبعه وصدقه » . فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم ، فله أجر واحد .

(١) قد ذكر الشارح في ذلك أحاديث كثيرة تراها مخزجة في كتابه ، ثم قال :

« وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا ، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم ، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات فان الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا ، والجزاء من جنس العمل ، فعليتنا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل . قال تعالى : ( وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون ) ، فاذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم .

قلت : وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم « من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم ، ويصححوا عقيدتهم ، ويثربوا أنفسهم وأهلهم على الاسلام الصحيح ، تحقيقاً لقوله تعالى : ( إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ) (الرعد: ١١) ، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله . « أقيموا دولة الاسلام في قلوبكم ، تقم لكم على أرضكم » . وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس ، وهو الثورة بالسلاح على الحكام بواسطة الانقلابات العسكرية ، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر ، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس ، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ( وليتصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز ) (الحج : ٤٠) .



ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة <sup>(١)</sup> . ما لم يأمرُوا بمعصية ، وتدعو لهم بالصلاح والمعافة .

٧٣ - ونتبع السنة والجماعة <sup>(٢)</sup> ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة <sup>(٣)</sup> .

٧٤ - ونحب أهل العدل والأمانة ، ونبغض أهل الجور والخيانة .

---

( ١ ) قلت : ومن الواضح أن ذلك خاص بالمسلمين منهم لقوله تعالى : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ) . وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم ، بل يجب الاستعداد التام مادة ومعنى لطردهم ، وتطهير البلاد من رجسهم . وأما تأويل قوله تعالى ( منكم ) أي فيكم ! فبدعة قاديانية ودسيئة إنكليزية ، ليضلوا المسلمين ، ويحملوهم على الطاعة للكفار المستعمرين ، طهر الله بلاد المسلمين منهم أجمعين .

( ٢ ) السنة : طريقة الرسول ﷺ ، والجماعة : جماعة المسلمين ، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين . فاتباعهم هدى ، وخلافهم ضلال .

( ٣ ) قلت : يعني الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت . وليس من الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولاً من أقوال الخلاف للدليل بدا له ، ولو كان الجمهور على خلافه خلافاً لمن وهم ، فانه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصبح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل ! نعم إذا اتفق المسلمون على شيء دون خلاف يعرف بينهم فمن الواجب اتباعه لقوله تعالى ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ) ، وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلى الكتاب والسنة ، فمن تبين له الحق اتبعه ، ومن لا استفتى قلبه ، سواء وافق الجمهور أو خالفهم ، وما اعتقد أن أحداً يستطيع أن يكون جمهورياً ( ! ) في كل ما لم يتبين له الحق ، بل إنه تارة هكذا وتارة هكذا ، حسب اطمئنان نفسه وانشراح صدره ، وصدق رسول الله ﷺ إذ قال : استفت قلبك وإن أفتاك المفتون .



٧٤ - ونقول : الله أعلم . فيما اشبه علينا علمه .

٧٦ - ونرى المسح على الخفين (١) ، في السفر والحضر كما جاء في الأثر .

٧٧ - والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برهم وفاجرهم . إلى قيام الساعة (٢) . لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما .

---

(١) قلت : إنما ذكر المصنف تبعاً لغيره من المؤلفين في « السنة » المسح على الخفين دون الجورين والتعلين لسببين : الأول : أن المسح على الخفين متواتر عن رسول الله ﷺ . والآخر : أن الرافضة تخالف هذه السنة ، فالحجة عليهم أقوى في الاحتجاج بما تواتر عن رسول الله ﷺ ، فلا ينفي ذكر الخفين ثبوت المسح على الجورين والتعلين أيضاً وهذا ما تراه مفصلاً في كتاب « المسح على الجورين » للشيخ القاسمي وقد أتبعته بتذييل عليه حققت فيه كثيراً من أحكام المسح وهو مطبوع في المكتب الاسلامي .

(٢) اعلم أن الجهاد على قسمين : الأول فرض عين ، وهو صد العدو المهاجم لبعض بلاد المسلمين ، كاليهود الآن الذين احتلوا فلسطين : فالمسلمون جميعاً آمنون حتى يخرجوهم منها . والآخر فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وهو الجهاد في سبيل نقل الدعوة الاسلامية إلى سائر البلاد حتى يحكمها الاسلام ، فمن استسلم من اهلها فيها ومن وقف في طريقها قوتل حتى تكون كلمة الله هي العليا . فهذا الجهاد ماض إلى يوم القيامة فضلاً عن الأول ، ومن المؤسف أن بعض الكتاب اليوم ينكروه ، وليس هذا فقط بل إنه يجعل ذلك من مزايا الاسلام ! وما ذلك إلا أثر من آثار ضعفهم وعجزهم عن القيام بالجهاد العيني ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله ، سخط الله عليكم ذلاً لا يترعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم » . الصحيحة ، ( ١١ ) .



٧٨ - ونؤمن بالكرام الكاتيين ، فان " الله قد جعلهم  
علينا حافظين .

٧٩ - ونؤمن بملك الموت " ، الموكل بقبض أرواح العالمين .

٨٠ - وبعباب القبر لمن كان له أهلا " . وسؤال منكر  
ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه . على ما جاءت به الأخبار عن  
رسول الله ﷺ ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم .

٨١ - والقبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر  
النيران " .

---

( ١ ) في المخطوطة ( ج ) : ، وأن ، وكذا في مطبوعة الشيخ راغب ولعله  
أصح .

( ٢ ) قلت هذا هو اسمه في القرآن ، وأما تسميته بـ ( عزرائيل ) كما هو الشائع  
بين الناس فلا أصل له . وإنما هو من الإسرائيليات .

( ٣ ) قلت : يعني من الكفار ، وفساق المسلمين ، والأول مقطوع به منصوص  
عليه في القرآن ، والآخر كذلك وهو منصوص عليه في أحاديث كثيرة بلغت حد  
التواتر كما ذكر الشارح وغيره . فيجب الاعتقاد به ، ولكن لا يجوز الخوض في  
تكييفه ، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته ، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول ،  
ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول . فيجب التسليم به ، ونجد بعض الأحاديث المشار  
إليها في الشرح ، وفي السنة لابن أبي عاصم ( رقم ٨٦٣ - ٨٧٧ - بتحقيقي  
ونحريجي ) .

( ٤ ) قلت وهي متواترة كما ذكرت آنفاً ، إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير  
ففيه حديث باسناد حسن . مخرج في « الصحيحة » ( ١٣٩١ ) .

( ٥ ) هذا قطعة من حديث أخرجه الترمذي ( ٢ - ٧٥ ) عن أبي سعيد مرفوعاً  
بسند ضعيف ، والطرف الأول أخرجه أبو يعلى وفيه دوايح كما في « المجمع » ،  
( ٣ - ٥٥ ) ، وهو ذو مناكير .



٨٢ - ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة ، والعرض والحساب ، وقراءة الكتاب ، والثواب والعقاب ، والصراف والميزان .

٨٣ - والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبددان (١) . وإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق ، وخلق لهما أهلاً . فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه ، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه ، وكل يعمل لما قد فرغ له (٢) . وصائر إلى ما خلق له .

٨٤ - والخير والشر مقدران على العباد .

٨٥ - والاستطاعة التي يجب بها الفعل ، ومن نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به - فهي مع الفعل ، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع ، والتمكن وسلامة الآلات .

---

(١) اعلم أن النار في الآخرة ناران : نار نفي ، ونار تبقى أبداً لا تنفي ، فالأول هي نار العصاة المذنبين من المسلمين ، والأخرى نار الكفار والمشركين ، هذا خلاصة ما حرره ابن القيم في « الوابل الصيب » وهو الحق الذي لا ريب فيه ، وبه تجتمع الأدلة . فلا تغتر بما ذكره الشارح هنا وابن القيم في « شفاء العليل » و « حادي الأرواح » مما قد بناه هذا الذي لخصته ، فانهما لم يتبنيا ذلك ، وليس فيه أي دليل صريح يدل على فناء نار الكافرين . والله تعالى كما قال في أهمل الجنة ( لا يسهم فيها نصيب وما هم بمخرجين ) قال مثله في الكافرين : ( وما هم بمخرجين من النار ) . وما روي عن عمر وغيره لا يصح إسناده كما بينته في تعليقي على « الشرح » فتنه . ثم في « الأحاديث الضعيفة » المجلد الثاني . وسيصدر قريباً بإذن الله .

(٢) - يشير إلى قوله ﷺ : فرغ الله إلى كل عبد من خمس : من أجله ، ورزقه ، وأثره . ومضجعه ، وشقي أو سعيد ، وهو حديث صحيح مخرج في « المشكاة » ( ١١٣ ) و « السنة » ( ٣٠٣ - ٣٠٩ ) والأحاديث في معناه كثيرة معروفة .



فهو قبل الفعل . وبها يتعلق الخطاب . وهو كما قال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) « البقرة : ٢٨٦ » .

( ١ ) قلت : والأولى قال بها الأشاعرة ، والأخرى قال بها المعتزلة . والصواب القول بهما معاً على التفصيل الذي ذكره المؤلف رحمه الله تعالى : وقد بين ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بياناً شافياً ، لا بأس من نقله بنصه لأهميته قال رحمه الله عليه في « مجموع الفتاوى » ، ( ٨ / ٣٧١ - ٣٧٦ ) :

« قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في «استطاعة المبدء» ، هل هي مع فعله أم قبله ؟ وجعلوها قولين متناقضين ، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط . وهذا هو الغالب على مشقة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعرى ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم . وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل ، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة . وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا للفعل واحد ، إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه . وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون الا صالحة للضدين ، ولا تقارن الفعل ابداً . والقدرة أكثر انحرافاً ، فانهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال ، فان عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال ، سواء في ذلك القدرة والارادة والأمر . »

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضاً . وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره .

فلاستطاعة نوعان : متقدمة صالحة للضدين ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل ، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له .

قال الله تعالى في الأولى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) ، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد بترك الحج . ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الإحرام به : بل قبل فراغه ! وقال تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) ، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة : وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) . ( الموسع ) : الموسوع ، وهو الذي تسعه وتطيقه ، فلو أريد به المقارنة لما كلف -



= أحد إلا بالفعل الذي أتى به فقط بدون ما تركه من الواجبات .. ونظائر هذا متعددة ، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة . وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها ، وقد أسقطها عن من يفعلها . فلا يأتى أحد بترك الواجب المذكور !

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة ، فمثل قوله تعالى : ( ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ) فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة ، إذ الأخرى لا بد منها في التكليف .

فالأولى هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس .

والثانية : هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل ، فالأولى للكلمات الأمرية الشرعية ، والثانية للكلمات الخلقية الكونية كما قال : ( وصدقت بكلمات ربها وكتبه ) .

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده . والتحقيق أنه قد يكون قادراً بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل ، فإن الله قادر أيضاً على خلاف المعلوم والمراد . وإلا لم يكن قادراً إلا على ما فعله ، وليس العبد قادراً على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل ؛ فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه ، فإنه ما شاء الله كان . وما لم يشأ لم يكن . وكذلك قول الخواريين : ( هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ) إنما استفهموا عن هذه القدرة . وكذلك ظن يونس ( أن لن نقدر عليه ) أي فسر بالقدرة ، كما يقال للرجل : هل تقدر أن تفعل كذا ؟ أي هل تفعله ؟ وهو مشهور في كلام الناس .

ولما اعتقدت القدرة أن الأولى ( الاستطاعة قبل الفعل ) كافية في حصول الفعل ، وأن العبد يحدث مشيئة جعله مستغنياً عن الله حين الفعل ! كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل ، وهي من غيره رأوه مجبوراً على الفعل . وكلاهما خطأ قبيح ؛

( ١ ) هنا في الأصل زيادة : ( هي ) ، ولما لم ترد في شيء من الأصول التي

عندنا حذفناها .



٨٧ - ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم " وهو تفسير : لا حول ولا قوة إلا بالله ، نقول : لا حيلة لأحد . ولا حركة لأحد ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله . ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والقيام عليها إلا بتوفيق الله .

فإن العبد له مشيئة وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكرنا ذلك في عدة مواضع من كتابه . فإذا كان الله قد جعل العبد مريداً مختاراً شيئاً امتنع أن يقال : هو مجبور مقهور ، مع كونه قد جعله مريداً . وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة . فإذا قيل : هو مجبور على أن يختار . مضطر إلى أن يشاء ، فهذا لا نظير له ، وليس هو المقهور من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله . ولهذا افرق القدرية والجبرية على طريقتين . وكلاهما مصيب فيما أثبت دون ما نفاه .

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم باقتضار رجحان فعل العبد على تركه إن مرجح من غير العبد ضروري . لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يرجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ما . وكلا القولين صحيح . ولكن دعوى استلزام أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح . فإن العبد يحدث لأفعاله كاسب لها ، وهذا الإحداث مفترق إن حدث . فالعبد فاعل صانع يحدث ، وكونه فاعلاً صانعاً محدثاً بعد أن لم يكن لا بد له من فاعل . كما قال : ( لمن شاء منكم أن يستقيم ) ، فإذا شاء الاستقامة صار مستقيماً . ثم قال : ( وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ) .

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق ، ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله . والعبد فقير إلى الله فقراً ذاتياً له في ذاته وصفاته وأفعاله ، مع أنه ذاتاً وصفات وأفعالا ، ففي أفعاله كفي صفاته وذاته ، وهو جحد للحق ، شيء بظلو غاية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق ، وجعل شيء منه مستغنياً عن الله أو كائناً ببدونه . جحد للحق شيء بظلو الذي قال : ( لنأمر بكم الأهل ) وقال : إنه خلق نفسه . وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة .

( ١ ) أي ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه ، وهذه الطاقة هي التي من نحو =



٨٨ - وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره . غلبت مشيئته المشيئات كلها <sup>(١)</sup> . وغلب قضاؤه الحيل كلها . يفعل ما يشاء . وهو غير ظالم أبداً <sup>(٢)</sup> [ تقدس عن كل سوء وحين <sup>(٣)</sup> وتنتزه عن كل عيب وشين ] . ( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) . الأنبياء : ٢٣ .

= التوفيق ، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات . ولكن في كلام المؤلف إشكالا بينه الشيخ الشارح بقوله :  
« فان التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار . وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي ، وهو قد قال : « لا يكلفهم إلا ما يطبقون . ولا يطبقون إلا ما كلفهم » . وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد . ولا يصح ذلك . لأنهم يطبقون فوق ما كلفهم به ، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف . كما قال تعالى : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) . البقرة : ١٨٥ . وقال تعالى : ( يريد الله أن يخفف عنكم ) النساء : ٢٨ . وقال تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) . الحج : ٧٨ . فلو زاد فيما كلفنا به لأطغناه . ولكنه تفضل علينا ورحمنا . وخفف عنا ولم يجعل علينا في الدين من حرج . وينجأ عن هذا الإشكال بما تقدم : أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق . لا من جهة التمكن وسلامة الآلات . ففي العبارة قلقت فتأمل .

( ١ ) هنا في متن الشرح ، عبارة لم ترد في النسخ التي لدينا فحذفناها :

( ٢ ) قال الشارح ( ص ٥٠٧ ) :

« الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد ، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية . فليس ما كان من بني آدم ظلماً وفيحاً يكون منه ظلماً وفيحاً . كما تقول القدرية والمعتزلة ونحوهم ! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه ! وقباس له عليهم ! هو الرب الغني القادر ، وهم العباد الفقراء المقهورون وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة . كما بقوله من بقوله من المتكلمين وغيرهم ، يقولون إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقهور ظلم ! بل كل ما =  
( ٣ ) الحين : الهلاك . وما بين المكونتين زيادة من مخطوطة ( غ ) ومطبوعة ( خ ) .



٨٩ - وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم [منفعة] (١) للأموال (٢).

٩٠ - والله تعالى يستجيب الدعوات ، ويقضي الحاجات .

٩١ - ويملك كل شيء . ولا يملكه شيء . ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين ، ومن استغنى عن الله طرفة عين . فقد كفر وصار من أهل الحين (٣) .

= كان ممكناً فهو منه - لو فعله - عدل ، إذ الظلم لا يكون إلا من مأثور من غيره منه ، والله ليس كذلك ! فان قوله تعالى : ( ومن يفضل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظمناً ولا هضمًا ) طه : ١١٢ ، وقوله تعالى : ( ما يبذل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد ) ق : ٢٩ ، وقوله تعالى : ( وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ) الزخرف : ٧٦ ، وقوله تعالى ( ووجعوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً ) الكهف : ٤٩ ، وقوله تعالى : ( اليوم نجزي كل نفس بما كسبت لا يظلم اليوم إن الله سريع الحساب ) غافر : ١٧ ، يبذل على نقبض هذا القول . ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله : يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا ، فهذا دل على شيئين . أحدهما أنه حرم على نفسه الظلم ، والممتنع لا يوصف بذلك . الثاني : أنه أخبر أنه حرمه على نفسه ، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأثور منه ، والله ليس كذلك . فيقال فم : هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم ، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه ، لا ما هو ممتنع عليه .

( ١ ) سقطت من نسخة الشارح . وهي ثابتة في سائر النسخ ، والسياق يقتضيها .

( ٢ ) قلت : نقل الشارح رحمه الله تعالى اتفاق أهل السنة على ذلك . ثم ساق الأدلة من الكتاب والسنة عليه . ولكنه فيما يتعلق بالصدقة لم يذكر إلا ما يبذل على انتفاع الوالد بصدقة ولده . وهذا أحسن من الدعوي كما لا يخفى . وقد شرحت هذا ونظرت في الاتفاق المذكور في أحكام الخيبر ( ص ١٧٣ ) فراجعه .

( ٣ ) هو الهلاك كما تقدم آنفاً .



٩٢ - والله بغضب ويرضى . لا كأحد من الوري " .

٩٣ - ونحب أصحاب رسول الله ﷺ . ولا نفرط في حب أحد منهم " . ولا نتبرأ من أحد منهم " . ونبغض من يبغضهم . وبغير الخير يذكرهم . ولا نذكرهم إلا بخير . وحبهم دين وإيمان وإحسان . وبغضهم كفر ونفاق وطغيان .

٩٤ - ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة ، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه . ثم لعثمان رضي الله عنه ، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه . وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهتدون " .

---

( ١ ) قلت : فيه رد على المتأولة المعطلة من الأشاعرة وغيرهم الذين قالوا بأن المراد بالبغض والرضى إرادة الاحسان ! وليت شعري ما الفرق بين تسليمهم بصفة الإرادة وإنكارهم للصفتين المذكورتين بتأويلهما ، وهي مثلهما في اتصاف العبد بها أيضاً ؟ ! فهلا قالوا فيهما كما قالوا في الإرادة الإلهية : إنها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد ، وإن كان كل منهما حقيقة تناسب الموصوف بها . وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله فراجع .

( ٢ ) أي لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم ، فتدعي لهم العصمة ، كما تقول الشيعة في علي رضي الله عنه وغيره من أئمتهم .

( ٣ ) أي كما فعلت الرافضة ، فتقدم لاولاء الإيراء . أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وأهل السنة يوالونهم جميعاً ويرتلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والانصاف لا بالموس والتعصب .

( ٤ ) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله . ١ مجموع الفتاوى ، ( ٣ - ١٥٣ ) .



٩٥ - وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة . تشهد لهم بالجنة . على ما شهد لهم رسول الله ﷺ . وقوله الحق . وهم : أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وطلحة . والزبير . وسعد . وسعيد . وعبد الرحمن بن عوف . وأبو عبيدة الجراح وهو أمين هذه الأمة . رضي الله عنهم أجمعين .

٩٦ - ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ . وأزواجه الطاهرات . من كل دنس . وذرياته المقدسين من كل رجس . فقد برىء من النفاق .

٩٧ - وعلماء السلف من السابقين . ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر ، وأهل الفقه والنظر - لا يذكرون إلا بالجميل ، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل .

٩٨ - ولا تفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول : نبي واحد أفضل من جميع الأولياء .

---

(١) في نسخة (خ) : « ونحب العشرة ... ونشهد لهم ... » .

(٢) قال في الشرح : يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة ، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع . فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل ، قال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ) .

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة ، ونصفية نفسه ، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم ! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء ! ! ومنهم من يقول إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء ! ! ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء ! ! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون ، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه ، ليس له صانع مبين له ، =



٩٩ - ونؤمن بما جاء من كراماتهم . وصح عن الثقات من رواياتهم .

١٠٠ - ونؤمن بأشراط الساعة : من خروج الدجال . ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء . " ونؤمن بطاوع الشمس من مغربها . وخروج دابة الأرض من موضعها .

= لكن هذا يقول : هو الله ! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية . لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم . فإنه كان مثبتاً للصانع . وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق . كابن عربي وأمثاله !! وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره - قال : النبوة ختمت . لكن الولاية لم تختم ! وادعى في الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين . وأن الأنبياء مستفيدون منها ! كما قال :

مقام النبوة في برزخ فوق الرسول ودون الولي ١١ .  
وهذا قلب للشريعة . فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين : كما قال تعالى : ( ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون ) يونس : ٦٢ - ٦٣ : والنبوة أخص من الولاية ، والرسالة أخص من النبوة كما تقدم التنبيه على ذلك .

( ١ ) قلت : لقد أحسن المؤلف صنعا بتقيد ذلك بما صح من الروايات . ذلك لأن الناس وبخاصة المتأخرين منهم قد توسعوا في رواية الكرامات إلى درجة أنهم رَوَوْا باسمها الأباطيل التي لا يشك في بطلانها من له أدنى ذرة من عقل ، بل إن فيها أحيانا ما هو الشرك الأكبر ، وفي الربوبية ! وكتاب طبقات الأولياء للشعراني من أوسع الكتب ذكراً لمثل تلك الأباطيل التي منها قول أحد أوليائه ( ١ ) : تركت قولي للشيء كن فيكون عشرين سنة أدباً مع الله ! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً . ونجد طائفة لا بأس بها من الكرامات الصحيحة عن بعض الصحابة في كتاب رياض الصالحين ، للإمام النووي ( باب ٢٥٣ الأحاديث ١٥١٦ - ١٥٢٣ بتحقيقي ) .

( ٢ ) قلت : والأحاديث في ذلك متواترة كما شهد بذلك كثير من الحفاظ =



١٠١ - ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً . ولا من يدعي شيئاً  
بخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

١٠٢ - ونرى الجماعة (١) حقاً وصواباً . والفرقة زيفاً  
وعذاباً .

١٠٣ - ودين الله في الأرض والسماء واحد . وهو دين  
الإسلام . قال الله تعالى : ( إن الدين عند الله الإسلام ) ، آل  
عمران : ١٩ . وقال تعالى : ( ورضيت لكم الإسلام ديناً )  
، المائدة : ٣ ، (١) .

---

= المهرة ، ولي رسالة في ذلك أسميتها : « قصة المسيح الدجال ، ونزول عيسى عليه  
الصلاة والسلام وقته وإياه » أرجو أن يسر الله لي تبليغها .

( ١ ) وهي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه . وهي الفرقة الناجية .  
وهي طائفة أهل الحديث ومن اتبع سبلهم من أتباع المذاهب وغيرهم .

( ٢ ) قال الشارح رحمه الله تعالى :

فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله . وأصل  
هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل . وهو ظاهر غاية الظهور . يمكن كل مميز من  
صغير وكبير . وفصيح وأعجم . وذكي وبليد : أن يدخل فيه بأقصر زمان .  
وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك . من إنكار كلمة . أو تكذيب . أو معارضة .  
أو كذب على الله . أو ارتياب في قول الله تعالى . أو رد لما أنزل . أو شك فيما  
نقى الله عنه الشك . أو غير ذلك مما في معناه . فقد دل الكتاب والسنة على ظهور  
دين الإسلام . وسهولة تعلمه . فانه يتعلمه الواحد ثم يولي في وقته . واختلاف تعليم  
النبي ﷺ في بعض الأقطار بحسب من يتعلم . فان كان بعيد الوطن . كضمائم بن  
ثعلبة النخعي . ووقد عبد القيس . علمهم ما لم يعلمهم جهله ، مع علمه أن دينه  
سيشر في الآفاق ، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه ، ومن كان  
قريب الوطن يمكنه الإيمان كل وقت ، بحيث يتعلم على التدرج . أو كان قد علم =



١٠٤ - وهو بين الغلو والتقصير ، وبين التشبيه والتعطيل .  
وبين الجبر والقدر . وبين الأمن والإياس .

١٠٥ - فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً . ونحن براء إلى  
الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه .

ونسأل الله تعالى أن يشتنا على الإيمان ، وبختم لنا بيمه .  
ويعصمنا من الأهواء المختلفة . والآراء المتفرقة ، والمذاهب  
الرديّة . مثل المشبهة . والمعتزلة . والجهمية ، والجبرية . والقدرية  
وغيرهم " . من الذين خالفوا السنة والجماعة ، وحالفوا

---

= فيه أنه قد عرف ما لا بد منه - أجابه بحسب حاله وحاجته . على ما تدل قرينة حال  
السائل . كقوله : « قل آمنتم بالله ثم استقم » وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله ،  
فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره  
من المرسلين . إذ هو باطل . وملزوم الباطل باطل . كما أن لازم الحق حق .

( ١ ) قلت : كما المقلدة الذين جعلوا التقليد ديناً واجباً على كل من جاء بعد  
القرن الرابع من الهجرة . وأعرضوا بسبب ذلك عن الاهتداء بنور الكتاب والسنة ،  
واتهموا كل من حاول الخلاص من الجمود المذهبي . إلى التمسك بهدى النبي ﷺ  
بما شاءت لهم أهواؤهم . ورحم الله إمام السنة إذ يقول :

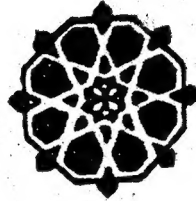
دين النبي محمد أخبار	نعمت المطبعة للفق أثار
لا ترغبن عن الحديث وآله	فالرأي ليس والحديث نهار
ولربما جهل الفق أثر الهدى	والشمس بلا غة لها أنوار



الضلالة . ونحن منهم براء . وهم عندنا ضلال وأردباء (١)  
وبالله العصمة والتوفيق .

---

(١) بعد هذا في مخطوطة (أ) : « والله سبحانه وتعالى الهادي للحق . وهذا آخر ما أردنا . وإليه أشرفنا . والحمد لله رب العالمين » .  
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .



انتهى تبيضه يوم الاثنين ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ هجرية وكتبه عبد المصور  
ابن محمد ناصر الدين الألباني .

وتمت المقابلة بالأصل وهو بيدي في اليوم التالي بعده . وصلّى الله على محمد وآله  
وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

محمد ناصر الدين الألباني